سعر الصرف والتخطيط للسياحة المستدامة في الجزائر

The exchange rate and planning for sustainable tourism in Algeria

رباح سارة [1]
جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف – الجزائر
s.rebah@univ-chlef.dz

موساوي سعاد
جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف– الجزائر
s.moussaoui@univ-chlef.dz

تاريخ الارسال: 2022/01/18 تاريخ القبول: 2022/11/10 تاريخ النشر: 2023/02/08

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على كيفية الاستفادة من انخفاض قيمة العملة الوطنية لزيادة الصادرات السياحية ، بغرض جذب النقد الأجنبي وتحسين ميزان المدفوعات ورفع نسبة مساهمة الصادرات السياحية من الناتج الوطني الإجمالي، بهدف تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات في ظل برنامج السياحة المستدامة للدولة الجزائرية، ولقد توصلت الدراسة إلى أن انخفاض قيمة العملة لم يكن عامل جذب للنقد الأجنبي وأن الجزائر تمتلك من المقومات السياحية ما يؤهلها لأن تكون عامل جذب من مقومات طبيعية وحضارية وتاريخية وجغرافية وانخفاض في قيمة العملة الوطنية تجعل السائح الأجنبي يتمتع من الخدمات بأسعار معقولة .

الكلمات المفتاح : سعر الصرف، السياحة المستدامة، مقومات سياحية، ميزان المدفوعات، الناتج المحلي الإجمالي.

Abstract:

The exchange rate and planning for sustainable tourism in Algeria

This study aimed to investigate how to take advantage of the devaluation of the national currency to increase tourism exports , For the purpose of attracting foreign exchange, improving the balance of payments and raising the percentage of the contribution of tourism exports from the gross national product, With the aim of diversifying exports outside the hydrocarbon sector under the sustainable tourism program of the Algerian state, The study concluded that the devaluation of the currency was not an attractive factor for foreign exchange And that Algeria possesses the tourism potential that qualifies it to be a natural, cultural, historical and geographical attraction factor., A decrease in the value of the national currency makes foreign tourists enjoy affordable services.

Keywords: *exchange rate, sustainable tourism, tourist components ,balance of payment ,GDP.*

1 _ المؤلف المرسل: رباح سارة، الإيميل: s.rebah@univ-chlef.dz

مقدمة:

برزت السياحة في العصر الحديث كمورد اقتصادي لا يستهان به، كونها تلعب دورا مهما في الرفع من مستوى الدخل القومي وتحسين ميزان المدفوعات، وكمصدر للحصول على النقد الأجنبي وقطاع السياحة يعتبر من القطاعات الإستراتيجية لتوفير فرص العمل وخلق حركية في الاقتصاد الوطني وكون الجزائر تمتلك مقومات سياحية كبيرة جدا نادرا ما تكون مجتمعة في بلد واحد من شريط ساحلي يمتد على طول 1664 كلم، وصحاري مصنفة من أجمل صحاري العالم ومناطق أثرية متنوعة ما يؤهلها لأن تكون رائجة في هذا المجال وجعل السياحة كمورد اقتصادي للبلد.

في العديد من البلدان، يتم استخدام السياحة كأداة لزيادة الدخل من النقد الأجنبي والإيرادات الحكومية ومستوى التوظيف المباشر وغير المباشر، حيث تدعو منظمة السياحة العالمية الحكومات الى وضع إستراتيجيات وطنية تدعم قطاع السياحة وتعمل على الوفاء بالتزامها نحو تحقيق نمو عادل ومستدام، ومن أجل تطوير السياحة المستدامة في الجزائر فقد أعدت الجزائر مخطط توجيهي للتهيئة السياحية حتى افاق 2030 بإمكانه فتح الفضاء السياحي الجزائري ودعمه للاقتصاد الوطني.

– **الإشكالية:** مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية :

كيف تستطيع الجزائر الاستفادة من انخفاض قيمة عملتها لزيادة الصادرات السياحية مع الاستفادة من تجارب الدول العربية في مجال السياحة المستدامة؟

– **الأسئلة الفرعية** : للإجابة على هذه الإشكالية نطرح التساؤلات التالي:

–ما هي أهم أنظمة سعر الصرف السائدة في الجزائر وما هو واقع ميزان المدفوعات السياحي؟

–ما هي السياحة المستدامة وأهم أبعادها وما هي أهم مخططات الجزائر لتطوير السياحة المستدامة؟

– **أقسام الدراسة** : يمكن تقسيم الدراسة الى :

–المحور الأول: سعر الصرف والسياحة المستدامة في الجزائر.

–المحور الثاني : المحور الثاني: السياحة المستدامة في الجزائر.

–المحور الثالث: مساهمة السياحة الجزائرية في الاقتصاد الوطني.

المحور الأول: سعر الصرف والسياحة المستدامة في الجزائر.

لكل دولة من الدول عملتها الخاصة التي بها تتخذها أساسا لتعبر عن قيمة كل سلعة من السلع المحلية، التي تعد من قبل المقيمين فيه هي النقود التي يمكن بواسطتها شراء وبيع أي سلعة بما في ذلك العملات الأجنبية الأخرى(خالد، 2014).

أولا: ماهية سعر الصرف:

1- تعريف سعر الصرف:

يمكن تعريف سعر الصرف على أنه السعر الذي يتم به مبادلة عملة بلد ما بعملة بلد آخر و سعر الصرف الأجنبي هو قيمة الوحدة من العملة الأجنبية مقومة بوحدات من العملة المحلية ويمكن النظر إلى سعر الصرف على أنه المرآة التي ينعكس عليها مركز الدولة التجاري مع العالم الخارجي وذلك من خلال العلاقة بين الصادرات والواردات إذ تعد أسعار الصرف أداة لربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي هذا من جانب ومن جانب أخر إن استيراد السلع من إحدى البلدان الأجنبية يزيد من الطلب على عملة هذا البلد الأجنبي في السوق الوطني أو بعبارة أخرى فان الواردات تزيد من الطلب على العملات الأجنبية وتزيد من عرض العملة الوطنية في الأسواق العالمية بينما الصادرات تزيد من الطلب الأجنبي على العملة الوطنية وتزيد من عرض العملات الأجنبية في السوق الوطني. (عومر، العدد 09،2017).

ومع اختلاف التعاريف حول سعر الصرف إلا أنها كلها تؤكد أن سعر الصرف هو:

ـ عملية مبادلة العملة الوطنية بالعملة الأجنبية والعكس.

ـ أن عملية المبادلة تتم وفق سعر معين.

ـ تم عملية المبادلة في سوق الصرف الأجنبي.

ـ تعد أداة ربط بين اقتصاد مفتوح وباقي اقتصاديات العالم.

2 ـ أشكال سعر الصرف

يمكن التمييز بين الأشكال التالية لسعر الصرف:(خالد، 2014)

2 ـ1ـ سعر الصرف الاسمي: هو مقياس لقيمة عملة بلد ما والتي يمكن مبادلتها بقيمة عملة بلد آخر، يتم تبادل العملات أو عمليات الشراء أو بيع العملات حسب أسعار هذه العملات بين بعضها البعض، ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما، تبعا لتغير الطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما، ولهذا يمكن لسعر الصرف أن يتغير تبعا لتغير العرض والطلب وبدلالة نظام سعر الصرف المعتمد في البلد.

2 ـ2 سعر الصرف الحقيقي: يعبر سعر الصرف الحقيقي عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وبالتالي يقيس القدرة على المنافسة، وهو يقيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم.

2-3سعرالصرف الفعلي: يعبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط في سعر صرف عملة ما، بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما،وبالتالي مؤشر سعرا لصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية، ونستعمل في حساب سعر الصرف الفعلي مؤشرات مختلفة مثل مؤشر لاسبيرز للأرقام القياسية.

2 – 4 سعر الصرف الحقيقي الفعلي: يعتبر سعر الصرف الفعلي سعر اسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية، ومن أجل أن يكون هذا المؤشر ذا دلالة ملائمة على تنافسية البلد اتجاه الخارج، لا بد أن يخضع إلى التصحيح بإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية.

ثانيا: سياسات سعر الصرف والمداخيل السياحية.

1ـ سياسة سعر الصرف المطبقة في الجزائر

لقد عرفت أنظمة تسعير الدينار الجزائري والصرف عدة تغيرات يمكن إدراجها فيما يلي (عومر، العدد 09،2017):

1–1 المرحلة الأولى (1971إلى1970) :في بداية الاستقلال أمنت الجزائر لعملتها حرية التبادل والتحويل الكلي داخل منطقة الفرنك "، ولقد كان النظام النقدي في هذه الحالة أو على الأقل حتى سنة 1970 مسيرا باتفاقيات **بروتنوودز** فلقد حددت الجزائر آنذاك عر صرف الدينار بما يعادل 0.18 غ من الذهب أي بنفس التكافؤ مع الفرنك الفرنسي خلال سنة 1964 ، تاريخ إنشاء العملة الوطنية ، وظل على حاله إلى غاية 1969 تاريخ انخفاض العملة الفرنسية بسبب ضغطها ما أدى إلى الانخفاض المستمر للدينار الجزائري مقابل مختلف العملات.

1–2المرحلة الثانيةّ (1971 إلى 1987) :تميزت هذه المرحلة بأهمية كبيرة سجلت تطبيق نظام جديد للتسيير وهو نظام الرقابة الصرف الذي كان مطبقا في كل دول العالم الثالث ، والتخلي عن أسعار الصرف الثابتة والمثبتة عن اتفاقية بروتن وودز، وعن تعويم أسعار الصرف ، وتعني الرقابة على الصرف تأمين استخدام الموارد من العملات الأجنبية المتوفرة والمرتقبة طبقا للمصالح الوطنية ، كما أنها تتطور وفقا للتغيرات المالية والنقدية في ميزان المدفوعات والاحتياطي من العملة الأجنبية.

هذه الحقبة الزمنية كانت أول مرحلة من مراحل تطور نظام الرقابة على الصرف والتي تميزت باتخاذ إجراءات تحمي الاقتصاد الوطني الناشئ من المنافسة الأجنبية، وقد اعتمدت في ذلك على عدة أدوات أهمها:

الحرية، نظام الحصص، الاحتكار، إبرام الاتفاقيات الثنائية مع مختلف البلدان.

1–3المرحلة الثالثة : (**1988 إلى 1994**) : لقد أدى التدهور المفاجئ لسعر البترول سنة 1994 ، وكذا تضخم مواعيد الاستحقاق للديون الخارجية إلى دخول الاقتصاد الجزائري في أزمة حادة تميزت بعجز مزدوج في ميزانية الدولة خاصة ميزان المدفوعات مع الإختلالات السياسية في تلك الفترة ؛ مما استوجب إدخال إصلاحات جذرية على مختلف مجالات الاقتصاد الوطني تهدف إلى الانتقال التدريجي وبخطى سريعة من لاقتصاد المخطط والمسير مركزيا إلى اقتصاد توجيه آليات السوق الحرة ، حيث تمت في هذه المرحلة عملية تعديل صرف الدينار وفقا لتنظيم تدريجي ومراقب منذ سنة 1987 إلى غاية سبتمبر 1992 حيث انتقل معدل صرف الدينار من 4,9 دج / $ في نهاية 1987الى 17.7 دج/$ في نهاية مارس 1991 واستقر على هذا الحال إلى أن تم اتخاذ التخفيض بنسبة 22 % بتاريخ 30 سبتمبر 1991 وفقا لاتفاقية FMI وبهذا التخفيض بلغ معدل سعر صرف الدينار 22.5دج /$ واستقر حول هذه القيمة إلى غاية 1994 .

1-4المرحلة الرابعة: (بعد 1994 إلى يومنا هذا): حيث وصفت الآلية التي يطبقها بنك الجزائر في تحديد سعر الدينار بالتعويم الموجه وتستند إلى إبداعات روبنسون في نظرية المرونات.

وقد بدأ تطبيق هذه النظرية ببلادنا بتوصية من صندوق النقد الدولي عام 1994 فيما يعرف ببرنامج التثبيت الهيكلي وتم حينها خفض قيمة الدينار بأكثر من 40 %واستمرت التخفيضات في إطار برنامج التعديل الهيكلي 1995-1998 حيث بقيت هذه السياسة مطبقة في الجزائر إلى يومنا هذا من اجل كبح ارتفاع قيمة الواردات وزيادة الصادرات حسب ما تنص عليه نظرية المرونات **لروبنسون**.

المحور الثاني: السياحة المستدامة في الجزائر:

أولا: مفهوم السياحة المستدامة :

السياحة المستدامة استثمار مسؤول يعني بالاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والمواقع السياحية والتعامل معها بشكل حضاري بما يكفل الحفاظ على التوازن والتنوع البيئي، تعد المخرج الوحيد من المشاكل البيئية الحالية والمستقبلية كما تولد قيمة مضافة وتحقق الربحية لأن المواقع السياحية الأكثر نجاحا تعتمد حاليا على المحيط المادي الأكثر نظافة والبيئات المحمية والأنماط الثقافية المميزة (مفيدة، 2015، صفحة 444).

عرفت المنظمة العالمية للسياحة (الحاج، 2019، صفحة 4): على أنها أحد الأنشطة المتعلقة بخروج الفرد على محيطه الذي يعيش فيه لمدة لا تتجاوز سنة متواصلة، لغرض الترفيه والاستمتاع أو غير ذلك بشرط إلا يكون تنقله لغرض ممارسة عمل للحصول على دخل، وهذا التعريف اتفق مع تعريف لجنة الخبراء الاقتصاديين التابعة للأمم المتحدة في العام 1973 للسائح حيث اعتبر كل من يسافر إلى مكان غير الذي يقيم فيه بصفة دائمة ويمكث به أكثر من 24 ساعة لغير غرض العمل سائحا.

تعرف السياحة المستدامة (Sustainable Tourism or Eco tourism) حسب منظمة السياحة العالمية بأنها: "السياحة التي تأخذ بالاعتبار الكامل، أثارها الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية الحالية والمستقبلية، مع تلبية احتياجات الزوار، الصناعة، البيئة والمجتمعات المضيفة "وذلك يعني أنها (مسعود، 2018، صفحة 379):

-هي عملية مستمرة من تنمية السياحة تتطلب رصد أثارها باستمرار واتخاذ التدابير اللازمة بشأنها، خاصة وان تنمية السياحة تتطلب مشاركة فعالة من جميع الفاعلين، الموجهين بقيادة سياسة قوية لضمان الاتفاق والمشاركة الموسعة في مجال استدامة السياحة؛

-الاستفادة المثلى من الموارد والعمليات البيئية، كعنصر مهم في التنمية السياحية للمساعدة للحفاظ على التراث الطبيعي والتنوع البيولوجي؛

-احترام الأصالة الاجتماعية والثقافية للمجتمعات المضيفة، والحفاظ على تراثها الثقافي والقيمي والمعيشي؛

-ضمان عمليات وممارسات اقتصادية طويلة الأمد ومستدامة، وتوفير المنافع الاقتصادية والاجتماعية لجميع الفاعلين في السياحة وتوزيعها بعدالة، بما في ذلك توفير فرص العمل المستقرة، الحصول على مداخيل، الخدمات الاجتماعية للمجتمع المستضيف

والمساهمة في تخفيف مستوى الفقر، كما يجب المحافظة على رضا سياحي عالي بحيث يزداد وعي السائح بقضايا الاستدامة والممارسات السياحية المستدامة.

ثانيا: أبعاد السياحة المستدامة:

تشمل السياحة في إطار التنمية المستدامة بأبعادها الثلاث: الاقتصادية، والاجتماعية والبيئية، بحسب منظمة السياحة العالمية، على الآثار التي تمارسها على تلك الأبعاد سواء في الوقت الحالي أو المستقبلي لذلك وضعت تلك المنظمة خمسة أبعاد للسياحة المستدامة وهي (مسعود، 2018، صفحة 380،381):

1-البعد الأول: السياحة المستدامة والحوكمة

ويضم مكانة أو موقع السياحة السياحية في البرامج والسياسات التنموية للبلد؛ والسياحة وعلاقتها بالإطار التنظيمي والعلاقة بين حوكمة السياحة وإقامة المؤسسات في القطاع؛

2-البعد الثاني: الأداء الاقتصادي والاستثمار والتنافسية

يشمل على أربع موضوعات تبدأ بكيفية قياس السياحة ومساهمتها الاقتصادية، مرورا بدراسة البيئة الاقتصادية والتجارية وبيئة الاستثمار، ومعالجة موضوع المنتج وتسويقه وموقعه في السوق، وصولا في النهاية إلى دراسة المخاطر والأمن في السياحة؛

3-البعد الثالث: التشغيل، العمل المناسب ورأس المال البشري

يتضمن محورين أساسيين، هما تخطيط الموارد البشرية وشروط العمل والمؤهلات والتدريب؛

4-البعد الرابع: تقليص الفقر والاندماج الاجتماعي

ويتم ذلك بالتركيز على مدخل متكامل في تقليص الفقر من خلال السياحة، وتدعيم مبادرات تعزيز النشاط السياحي، وتضمين الجماعات المؤثرة على القطاع السياحي والوقاية من الآثار الاجتماعية السلبية؛

5-البعد الخامس: استدامة البيئة الطبيعية والثقافية

وذلك من خلال أربع محاور أولها ربط السياحة بإدارة التراث الثقافي والطبيعي والمحافظة عليه، وثانيها الربط بين كفاءة الموارد الطبيعية والتغير المناخي أما ثالثهما فيرتبط بتحسين استدامة عمليات تطوير السياحة، إضافة الى قياس ومراقبة أثر السياحة على تلك البيئة كمحور خامس.

ثالثا: قانون التنمية المستدامة للسياحة رقم 03-01 في 17 فيفري 2003 المتعلق بالتنمية السياحية المستدامة

والذي يهدف الى ترقية الاستثمار وتطوير الشراكة في السياحة وإعادة الاعتبار للمؤسسات الفندقية وإدماج مقصد الجزائر ضمن السوق الدولية للسياحة، وكذا تثمين القدرات الطبيعية والثقافية والتاريخية وتنويع العرض السياحي وتلبية حاجات المواطنين وطموحاتهم في مجال السياحة والاستجمام والتسلية والمساهمة في حماية البيئة وتحسين الإطار المعيشي وتثمين القدرات الطبيعية والثقافية والتاريخية (عودة، 2018، صفحة 163) .

المحور الثالث: مساهمة السياحة الجزائرية في الاقتصاد الوطني

أولا: ميزان السياحة في الجزائر .

يعبر عن ميزان المدفوعات بأنه سجل منظم يتكون من جانبين ، جانب دائن تدرج به كافة العمليات التي تحصل منها الدولة على النقد الأجنبي مقابل ما تصدره من السلع والخدمات إلى العالم الخارجي ، وجانب مدين تدرج فيه كافة العمليات التي تدفع فيها الدولة مقابل ما تستورده من العالم الخارجي وميزان المدفوعات من أهم المؤشرات الاقتصادية لمعرفة حركة التبادل الدولي للسلع والخدمات وحركة رأس المال في المدى القصير، وتمثل السياحة إحدى المعاملات غير المنظورة في ميزان المدفوعات شأنها شأن الملاحة ، التأمين ، المعاملات المصرفية وغيرها،أما ميزان السياحة والسفر فهو ذلك الفرق بين ما يمر عبر الجهاز المصرفي من متحصلات خاصة بالسياحة القادمة مطروحا مدفوعات السياحة العكسية إلى الخارج (سياحة المواطنين خارج بلدانهم) (نسيبة، دور السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر رسالة ماجستير، 2014).

الجدول رقم 01: تطور الميزان التجاري السياحي في الجزائر خلال الفترة 2012 –2019 (**الوحدة: مليون دولار**)

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
إيرادات السياحة	**295**	**326**	**316**	**350**	**246**	**172**	**169**	165
%الإيرادات إلى إجمالي الصادرات	0.39	0.48	0.5	0.92	0.75	0.45	0.44	**0.36**
%النفقات إلى إجمالي الواردات	0.96	0.81	0.95	1.20	0.92	1.05	0.9	**1.23**

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على إحصائيات وزارة السياحة والصناعات التقليدية.

من خلال الجدول نلاحظ حدوث تذبذب في الإيرادات السياحية وبلغت سنة 2015 أكبر تدفق للإيرادات السياحية مقارنة بالسنوات التي تليها وحدث تراجع لهذه الإيرادات حيث بدأت بالانخفاض حتى بلغت أدنى قيمة لها سنة 2019 بقيمة قدرها 165مليون دولار، في حين نلاحظ أن النفقات السياحية دائما أكبر من الإيرادات السياحية وهذا معناه أن عدد السياح الجزائريين الخارجين أكبر من عدد السياح الوافدين إلى الجزائر وهذا معناه حدوث عجز في ميزان المدفوعات السياحي طيلة كل تلك السنوات وهذا معناه أن العملة الصعبة تعرف تسربا إلى الخارج ولمعرفة مبلغ العملة الصعبة المستنزفة نحو الخارج بسبب السياح الجزائريين المتوجهين إلى الخارج خلال الفترة 2012-2019 .

كما نلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة الإيرادات إلى إجمالي الصادرات ضعيفة إذا ما قارناها بـ نسبة النفقات إلى إجمالي الواردات وهذا الأمر بوضح لنا أن ميزان المدفوعات السياحي دائما سالب خلال الفترة المذكورة.

ثالثا: عدد السياح الوافدون للجزائر خلال الفترة (2012-2019)

تشير إحصاءات المنظمة العالمية للساحة إلى أن عدد السياح الوافدين إلى الدول العربية يمثل نسبة ضئيلة من إجمالي السياح على المستوى العالمي، بحيث بلغ نحو 94مليون سائح في عام2014 أي ما يمثل 8.30% من عدد السائحين في العالم ويعتبر هذا العدد اقل من السائحين القادمين إلى دولة فرنسا لوحدها .(محمد، 2019، صفحة 283)

الجدول رقم: 03 تطور عدد السياح الوافدون للجزائر خلال الفترة (2012-2019)

الدولة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الجزائر	2.634	2.733	2.868	1.710	2.039	2.451	2.657	2.371

المصدر: شعلال ميلود، راتول محمد، تنشيط السياحة الداخلية كمؤشر لرفع التنافسية السياحية بالجزائر، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد08، ع03،ص284.

من الملاحظ من خلال معطيات الجدول أعلاه أن عدد السياح الدوليين الوافدين الى الجزائر سنة 2014 بلغ 2.8 مليون سائح وبزيادة نسبتها 4.93% عن عام 2013 أما عن ترتيب الطلب السياحي العالمي في سنة2014 على الأسواق السياحية في دول شمال إفريقيا نجد أن دولة المغرب تحتل المرتبة الأولى ب10 مليون سائح ثم تليها مصر ب9 مليون سائح بعدما كانت هذه الأخيرة متصدرة للترتيب في السنوات السابقة إلا أن الأحداث السياسية الأخيرة التي شهدتها وأيضا الأعمال الإرهابية وعدم الاستقرار الأمني انعكست سلبا على حصتها السوقية.

كما نلاحظ أن هناك ارتفاع محسوس في عدد السياح الوافدين خلال الفترة 2016-2018 حيث بلغ عدد السياح الوافدين سنة 2018 ما يقارب 2.657.0000 سائح لينخفض بعدها سنة 2019 ويبلغ 2.371.0000 سائح وهذا راجع إلى تدهور قيمة العملة في الجزائر.

الشكل رقم 01: الشكل02:عدد السياح الوافدين الى الجزائر خلال الفترة 2011-2019

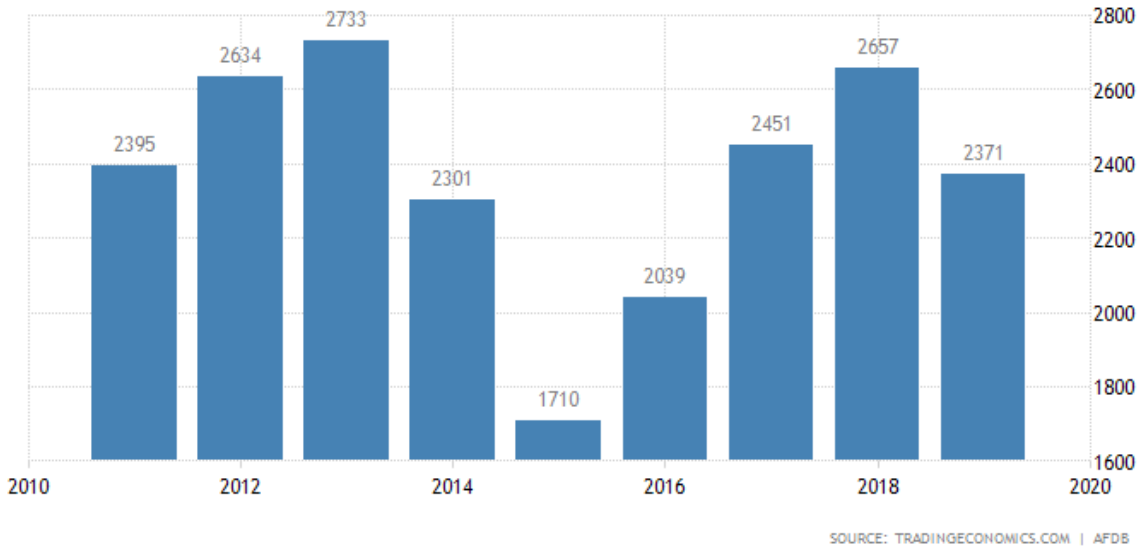

رابعا: مساهمة السياحة في الناتج الداخلي الخام

تعرف مساهمة السياحة في الناتج المحلي نسبة ضئيلة اذا ما قرناها مع المعدلات العالمية ، وهذا راجع الى قلة الاستثمارات الموجهة الى هذا القطاع والتي لا تتجاوز 4% خلال الفترة 2002-2012 ، كما أن النسبة المتوسطة للفترة هي 2.097 % وهي نسبة ضئيلة بالنظر الى الإمكانيات التي تمتلكلها الجزائر في هذا المجال ، ويعزى هذا التراجع الى عدم اهتمام الدولة بالقطاع نظرا لاعتمادها الكبير على القطاع المحوقات في تمويل مصادر الدخل باعتباره أكثر وتيرة في تسريع التنمية المحلية وهذا ما شجع الهجرة في الاتجاه المعاكس (خروج السياح الجزائرين الى الخارج)، ولكنها في الأونة الأخيرة أولت أهمية كبيرة لقطاع السياحة حيث ارتفعت نسبة مساهمة السياحة في الناتج المحلي 6.7% سنة 2019 وهذا راجع إلى انتعاش قطاع السياحة في الجزائر (الفتاح، 2019، صفحة 24).

خامسا– معوقات السياحة الجزائرية

ضعف التنمية السياحية في الجزائر يعود إلى ضعف الاستثمار في هذا القطاع منذ المخطط الثلاثي الأول الذي كان بعد الاستقلال وما تبعه من مخططات أعطت الأولوية لقطاع الصناعات الثقيلة على حساب قطاع الخدمات بصفة عامة والسياحة بصفة خاصة وهذا كان تماشيا مع المنهج الاشتراكي الذي كان سائدا تلك الفترة ومن أهم المعوقات التي ألت إلى تدهور التنمية السياحية نذكر منها:

-عدم الاستقرار السياسي والأمني الذي شهدته الجزائر منذ بداية العقد الأخير من القرن الماضي وقد أفرز كل ذلك مشاكل جوهرية في قطاع السياحة وتدني توافد السياح الى الجزائر؛

-الافتقار إلى إستراتيجية واضحة المعالم حول السياحة وآفاق تطورها؛

-ضعف موقع التنمية السياحية في الخطط التنموية مما يقلل من أهميتها في إطار تواضع التخصيصات المالية المخصصة للسياحة مما يعكس قلة المشاريع المنجزة أو المخطط لها وضعف أداء السياسات العامة؛

-ضعف تكنولوجيا المعلومات والاتصال للقطاع السياحي مما أدى إلى الفقر الواضح في البيانات والمعلومات لدى السياح حيث يوجد غياب للإحصاء السياحي؛

-تواضع نوعية المنشآت والخدمات وضعف أو قصور المرافق الأساسية والخدمات كالطرق والكهرباء والاتصالات والصرف الصحي؛

-تواضع وقلة المؤسسات التعليمية وضعف مستوى التأهيل والتدريب لدى نسبة عالية من العاملين وقصور برامج التدريب السياحي والفندقي للنهوض بمستوى الخدمات والتسهيلات السياحية التي تتطلب قوى عاملة مؤهلة؛

-ضعف الثقافة السياحية مما أدى إلى تواضع الوعي السياحي وتخلف التوعية وانخفاض الدخول أدى إلى التخلف في مجال السياحة الداخلية؛

-ضعف وقصور وعدم انتظام النقل البري والبحري والجوي أدى إلى انخفاض مستوى الجذب السياحي؛

-ضعف خطط الترويج والتسويق للوجهات السياحية بالجزائر ونقص الإعلام السياحي؛

-انخفاض وتدني مستوى النظافة العامة في المدن والمناطق السياحية الأثرية وعدم كفاية كل المرافق العامة ونظام معالجة القمامة في إطار انخفاض الوعي السياحي؛

-الإهمال للمناطق الأثرية والمدن الحضرية وخصوصا المواقع الدينية والمباني التاريخية، فهناك تقصير في أعمال الصيانة والترميم فضلا عن عدم وجود نظام مبرمج لزيادة جذب السائحين لهذه المناطق؛

-عدم ملائمة وضعف وسائل الدفع العصرية على مستوى البنوك والمؤسسات المالية؛

-تفشي ظاهرة تهريب الآثار والقطع التاريخية وهذا ما فقر المعالم السياحية؛

-العوائق الإدارية والقانونية وتضارب وتشتت الاختصاصات والمهام بين الوزارات وضعف أداء الجماعات المحلية للنهوض بالسياحة الجزائرية؛

-تدني الخدمات السياحية المقدمة.

سادسا. المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2030)

يشكل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2030) الإطار الاستراتيجي المرجعي للسياسة السياحية في الجزائر، وهو مخطط تقف الدولة إلى جانبه ، إذ يعلن عن نظرتها للتنمية السياحية الوطنية في مختلف الأفاق على المدى القصير 2009 ، والمدى المتوسط 2015 والمدى الطويل 2030 في إطار التنمية المستدامة حيث تم المصادقة عليه سنة 2008 (يمينة، 2017_2018، صفحة 28) .

1- أهداف المخطط الاستراتيجي 2030 :يرمي المخطط الاستراتيجي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وهي:

-تحسين التوازنات الكلية: التشغيل، النمو الميزان التجاري والمالي والاستثمار؛

-توسيع الآثار المترتبة عن هذه السياسة إلى قطاعات أخرى (الصناعة التقليدية، النقل، الخدمات)؛

-المساعدة على المبادلات والانفتاح سواء على الصعيد الوطني أو الدولي؛

-التوفيق بين الترقية السياحية والبيئية؛

-تثمين التراث التاريخي، الثقافي والشعائري؛

-التحسين الدائم لصورة الجزائر.

2- إستراتيجية النهوض بقطاع السياحة في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية أفاق 2030

بعد فشل السياسات والتدابير العديدة المتبناة من طرف الحكومة للنهوض بقطاع السياحة وترقيته عملت الجزائر على إعادة بعث القطاع السياحي، حيث تم صياغة خطة حول تطوير قطاع السياحة في أفاق 2010 في شكل وثيقة المسماة " بمخطط أعمال التنمية السياحية المستدامة في الجزائر في أفاق 2010" وبعد سنتين من تنفيذه تم إدخال بعض التعديلات منم أجل تثبيت

المكتسبات وضبط الأفاق بالنظر للتطورات الجديدة الحاصلة على المستوى الداخلي والخارجي ليصبح مخطط أعمال لآفاق 2013 وتماشيا مع ذلك وبعد عدة تعديلات تم تجسيد المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة أفاق 2030 والذي يرتكز أساسا على خمس آليات وهي: (رشيد، 2017)

-التثمين والترويج للوجهة السياحية للجزائر؛
-الرفع من مستوى الجودة والخدمات السياحية؛
-ترقية الأقطاب السياحية وتشجيع الاستثمار؛
-مخطط الشراكة ما بين القطاع العام والخاص؛
-مخطط التمويل العملي للسياحة.

خاتمة:

يلعب قطاع السياحة دورا مهما وأساسيا في دعم حركية النشاط الاقتصادي باعتباره قطاعا حيويا يساهم في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وقد شهدت السياحة على المستوى العالمي تطورا كبيرا ومداخيله معتبرة جدا والجزائر كغيرها من الدول بدأت في البحث في تطوير قطاع السياحة وهذا القطاع مرتبط ارتباطا وثيقا بالتنمية الاقتصادية فوجدت الجزائر نفسها تتخبط في معوقات وعراقيل هي نتائج مخلفات النظام الاشتراكي وعدم الاستقرار الداخلي وضعف التسويق السياحي وضعف الإعلام السياحي وعدم القدرة على التصدي للهجمات الإعلامية ، بالإضافة تواضع نوعية المنشآت والخدمات المقدمة ...الخ رغم ما تمتلكه من مقومات سياحية كبيرة نادرا ما تكون مجتمعة في بلد.

لذا أدركت الجزائر ضرورة تعزيز قطاع السياحة وإعطائه المكانة التي يستحقها باعتباره محرك للتنمية المستدامة على غرار القطاعات الأخرى حيث يشكل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT) دعما للنمو الاقتصادي ومصدر لخلق الثروات ومناصب الشغل والمداخيل المستدامة وذلك عن طريق التأطير الملموس للانطلاقة القوية للسياحة الجزائرية وتحويل الجزائر إلى بلد مصدر للسياحة وهو ما يترجمه المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030.

ومن خلال بحثنا في أثر سعر الصرف على السياحة المستدامة في الجزائر وبحثنا في ميزان المدفوعات السياحي ووجدنا اختلال في ميزان المدفوعات السياحي ووجود تسرب للعملة الصعبة من طرف السائحين الجزائريين الخارجين الى الدول الأجنبية من أجل السياحة كما أن مساهمة السياحة في الناتج الإجمالي مساهمة ضئيلة، وأن انخفاض قيمة العملة الجزائرية لم يكن عامل جذب سياحي كما أن تمعننا في التجربة التركية وجدنا ان هناك استغلال للموقع الجغرافي وكل الموارد المتاحة استغلالا أمثل وان انخفاض سعر الصرف في تركيا يمكن أن يكون عامل جذب سياحي وزيادة تدفق العملة الأجنبية أما التجربة التونسية فهي تبين لنا ان

التعويل على قطاع السياحة بنسبة كبيرة من مداخيل الاقتصاد الوطني يعرض الدولة للازمات الاقتصادية إذا لم يكن لها التنويع الاقتصادي **النتائج والمقترحات**.

إن السياحة المستدامة عملية متكاملة تشمل على مجموعة من المتغيرات وهي مرتبطة ارتباطا وثيقا بتطور الاقتصاد الوطني

-تحتاج الجزائر إلى خطط إستراتيجية تخرجها من حالة الركود العميق على كافة المستويات والأصعدة وذلك من خلال الاهتمام بمتغيرات الاقتصاد الكلي من خلال معرفة أن كل قطاع يؤثر في قطاع أخر وأن الحالة المتأخرة للسياحة هي كنتيجة لتدهور الاقتصاد الوطني.

- يجب خلق رؤيا واضحة لمعالم دولة قوية تحي كل العلوم وتهتم بكل القطاعات وتهتم بالمورد البشري كقوة اقتصادية والتصدي لظاهرة هجرة الأدمغة؛

-تطوير قطاع الزراعة والصناعة والصحة وتكنولوجيا الإعلام والاتصال والطرقات والنقل والرفع من مستوى الناتج المحلي الإجمالي والدخل الوطني وخلق قوة اقتصادية داخلية هي البيئة التي تدعم السياحة؛

-العمل على توفير الأمن والاستقرار الداخلي وتعزيز الأمن الخارجي؛

-محاربة كل مظاهر الكسل والتقاعس والبيروقراطية وهدر المال العام ومخلفات الاشتراكية والقضاء على الفكر الاتكالي الذي يعتبر الدولة صانعة الفرص؛

-اعتبار أن قطاع السياحة قطاع يتأثر بعدة متغيرات خارجية أهمها الأمن والاستقرار الداخلي والخارجي والدولة التي تعول على السياحة وحدها في اقتصادها دولة معرضة للازمات الاقتصادية؛

-تحسين المناخ الاستثماري وخلق التنافسية بين القطاع العام والخاص؛

ومن أجل الاستفادة من انخفاض قيمة العملة الوطنية وزيادة الصادرات السياحية وجلب النقد الأجنبي وتحسين ميزان المدفوعات والرفع من معدل مساهمة السياحة في الناتج الإجمالي ننصح بما يلي:

- دراسة سوق السياحة والعمل على الرفع من الطلب السياحي الأجنبي وذلك من خلال دراسة السياح المستهدفين الوافدين الى الجزائر وتقديم الخدمات لهم حسب أذواقهم وتطلعاتهم؛

-تشجيع السياحة العلمية من خلال الرفع من مستوى التعليم العالي والارتقاء به الى المستوى العالمي وتثمين الإنجازات العلمية وتوقير العلماء والباحثين بإعطائهم المكانة التي يستحقونها؛

-الاستفادة من كل المعالم التاريخية والأثرية وبالأخص الاستفادة القصوى من معلم جامع الجزائر الأعظم كوجهة سياحية دينية وتفعيل الأنشطة فيه؛

-تطوير القطاع المصرفي والتوجه نحو المعاملات الالكترونية لمحاربة ظاهرة السوق الموازي وإدخال النقد الأجنبي في قنواته الرسمية؛

-الاقتداء بالتجربة التركية وتشجيع التعاون المشترك بين الجزائر وتركيا والحصول على الاستشارات من الخبراء في مجال السياحة؛

-العمل على تطوير التسويق السياحي وتشجيع السياحة المحلية للحد من تدفق العملة إلى الخارج؛

-تسخير وسائل الإعلام للتعريف بالوجهات السياحية في الجزائر.

قائمة المراجع:

1. جميل محمد خالد. (2014). *أساسيات الاقتصاد الدولي*. عمان ، الاردن: الاكاديميون للنشر والتوزيع.
2. بغداد باي غالي ،سنوسي بن عومر. (العدد 09،2017). سعر الصرف والمؤشرات التنافسية التصديرية (مقارنة الجزائر ببعض الدول العربية . *المجلة الجزائرية للاقتصاد والادارة* ، 85،86.
3. بن زعرور شكري ،ساطور رشيد. (2017). السياحة والنمو الاقتصادي في الجزائر الادلة من التكامل المشترك وتحليل السببية. *MPRA* ، 13.
4. بن لعبيدي مفيدة. (2015). السياحة الصحراوية المستدامة في الجزائر الاستراتجيات والافاق _ دراسة استشرافية لمستقبل السياحة الصحراوية في ظل التداعياتالامنية في منطقة الساحل الافريقي . *مجلة الحقبقة ، العدد 36* ، 444.
5. بن مويزة مسعود. (2018). دور السياحة في تعزيز أهداف التنمية المستدامةوفقا لتقارير منظمة السياحة العالمية -اشارة الى حالة الجزائر-. *Global Journal Of Economic and Business* ، 379.
6. سماعيني نسيبة. (2014). *دور السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر رسالة ماجستير*. وهران: كلية العلوم الاقتصادية ،علوم التسيير والعلوم التجارية ،جامعة وهران.
7. شعلال ميلود، راتول محمد. (2019). تنشيط السياحة الداخلية كمؤشر لرفع التنافسية السياحية بالجزائر. *مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية* ، 283.
8. عبد الرحمان عبد القادر ، حساني بن عودة. (2018). مكانة قطاع السياحة في الجزائر -الواقع والمأمول-. *مجلة الحقيقة ، 17* (2).
9. عبد السلام محمد احمد الحاج. (2019). التخطيط للسياحة المستدامة وانعكاسه على قدرتها التنافسية في المناطق شبه الصحراوية (منطقة بني وليد -دراسة حالة). *المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة للنشر الابحاث العلمية والتربوية* ، 4.

10. مفاتيح يمينة. (2017_2018). *أثر الابتكار السياحي على التنمية السياحية "حالة اقليمي الاهقار بالجزائر ودوز بتونس.* ورقلة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير : جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، الجزائر .

11. دقيش جمال ،داودي عبد الفتاح. (2019). دراسة قياسية لمحددات الطلب السياحي في الجزائر خلال الفترة 1995-2016. *مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ، 08* (03)، صفحة 24.